

Distr.: General
11 August 2005
Arabic
Original: English



التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والفقرة ١٥ من قرار المجلس ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ والفقرة ١٧ من قرار المجلس ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

ثانياً - انعدام الأمن في دارفور

٢ - ظل وقف إطلاق النار في دارفور مستمراً بوجه عام حتى الأسبوع الأخير من شهر تموز/يوليه، الذي شهد تصاعداً مفاجئاً للاشتباكات بين الحركات المسلحة وقوات الحكومة. فقد شن جيش تحرير السودان هجوماً على قافلتين أثناء سيرهما في حراسة قوات الأمن الحكومية يوم ٢٣ تموز/يوليه على طريق نيالا - الفاشر. وأعقبت ذلك على وجه السرعة هجمات من جانب الحكومة على مواقع جيش تحرير السودان في تلك المنطقة نفسها. وذكرت الحكومة أنها استخدمت الطائرات لغرض الرصد أثناء الهجوم، ونفت ادعاءات جيش تحرير السودان بأنها قصفت بعض القرى من الجو. وقد تمكّن ممثلي الخاص، في سياق مناقشات مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، من التثبت من صحة رواية الحكومة للأحداث. بيد أن هذا الاستخدام للطائرات أمر يبعث على الاستياء. فقد سبق أن أعرب المجتمع الدولي عن ترحيبه بما أبدته الحكومة من ضبط للنفس في الأشهر الأخيرة، وفقاً لما تعهدت به هي نفسها، ووفقاً كذلك لطلبات مجلس الأمن، من الامتناع عن استخدام الطائرات في العمليات الهجومية. وإني أحث الحكومة على أن تتمسك بتعهداتها في هذا الصدد.

٣ - والاتجاه الأشد وضوحا الذي ظهر خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير هو الارتفاع الملموس في أعمال الاختطاف والتحرش والابتزاز والنهب التي يتعرض لها المدنيون وقوافل المساعدة الإنسانية من جانب كل من حركة العدل والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان. وقد بلغت حوادث اختطاف الموظفين الوطنيين التابعين للمنظمات غير الحكومية حدا يبعث على الانزعاج في بداية شهر تموز/يوليه، حيث بلغ عدد المحتجزين لدى جيش تحرير السودان من أفراد المنظمات غير الحكومية عشرة أشخاص. وقد أُطلق سراح ستة منهم، ولكن لا يزال يوجد قيد الاحتجاز أربعة أشخاص اختطفوا في غرب دارفور. واختطفت الحركات المسلحة أيضا أفرقة تابعة لوزارة الصحة كانت تزاول أعمال التحصين باللقاحات المضادة لشلل الأطفال في شمال وجنوب دارفور. وعلى الرغم من أنها أطلقت سراح السائقين، فإنها لم تُعد المركبات. ونتيجة لذلك، لم تتمكن حملة التحصين هذه من الوصول إلى السكان المقيمين في بعض المناطق التي ينشط فيها جيش تحرير السودان.

٤ - وهذه الاتجاهات في مجموعها تدل على تهاون قيادات الحركات المسلحة في التقيد باتفاق وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية (اتفاق نجامينا المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٤) والبروتوكولات المتصلة به وفي كبح مقاتليها عن مزاوله السلوك الإجرامي.

٥ - ولا تزال جرائم قطع الطرق متفشية على الطرق الرئيسية في دارفور، خصوصا على طريق نيالا - الجنينة. وحتى القوافل التي تحرسها الشرطة تتعرض للهجوم من جماعات من الرجال المسلحين. والسراقات مستمرة أيضا من مجتمعات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، حيث تعرضت مكاتب الأنشطة الإنسانية في مخيم كلمة لاقتحامات عديدة بغرض السرقة. وأصبح السطو ليلا حدثا يكاد يكون يوميا بالنسبة للمنظمات غير الحكومية في نيالا. وعلى الرغم من أن جنوب دارفور عانى في هذا الشهر أكثر من المواقع الأخرى، فإن هذه الحوادث ظلت تحدث بصورة روتينية في عموم المنطقة.

٦ - واستمرت هجمات الجنجويد على القرى والأسواق، خصوصا في شمال دارفور، ولكن بدا أن الباعث الرئيسي لهذه الهجمات هو سرقة الماشية، وكانت أرقام الخسائر البشرية منخفضة. ولا تزال الحكومة لا تبدي عزيمة على تجريد هذه الميليشيات من الأسلحة ولم تعد بعد إلى تحميل عدد كبير منها المسؤولية عن ارتكاب الأعمال الوحشية التي شهدتها الأشهر السابقة.

ثالثا - حقوق الإنسان والحماية

٧ - إن لائحة الحقوق المتضمنة في الدستور المؤقت الذي اعتمد هذا الشهر تتيح الفرصة لبيان الطرق التي يمكن أن يفيد بها السلام المتفق عليه بين الشمال والجنوب الشعب السوداني كله عن طريق تحسين حماية حقوق الإنسان. وعقب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، تم رفع حالة الطوارئ في معظم أنحاء السودان. غير أنها لا تزال قائمة في دارفور وفي شرق البلد. وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة أن تكفل أن تكون حقوق الإنسان الدولية غير قابلة للتقييد، التي لا يجوز تعليقها خلال حالة الطوارئ، في موضع الاحترام الكامل في دارفور.

٨ - وقد بدأت المحكمة الجنائية الخاصة المعنية بالأحداث في دارفور، التي أنشأتها الحكومة في ٧ حزيران/يونيه، أعمالها في هذا الشهر. وتوجد قيد نظر المحكمة الخاصة حاليا أربع قضايا تشمل تم الاغتصاب والسطو المسلح والحياسة غير القانونية للأسلحة النارية والقتل غير المشروع لأشخاص قيد الاحتجاز. ويُدعى أن هذه الجرائم قد ارتكبت فيما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و آذار/مارس ٢٠٠٥. وتشمل اثنتان من هذه القضايا تمها موجهة ضد أفراد من القوات المسلحة والمخابرات العسكرية التابعة للحكومة، بينما تشمل القضيتان الأخرتان تمها موجهة ضد مدنيين، منهم شخص واحد قاصر.

٩ - ويُعد إنشاء المحكمة الخاصة تطورا إيجابيا. بيد أنه لا يوجد بين القضايا المعروضة على المحكمة الخاصة أي قضية تتناول ما وقع خلال الصراع في دارفور من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤؛ كما أن هذه القضايا لا تتناول المسؤولية الجنائية لكبار المسؤولين.

١٠ - ويساورني القلق أيضا إزاء الإجراءات التي اعتمدت للمحكمة الخاصة. فلم توجد منذ البداية أي إجراءات خاصة لحماية القصر، سواء في ذلك الجني عليهم أو المدعى أنهم من مرتكبي الجرائم. وتعين التأجيل في كل قضية بسبب عدم حضور الشهود نتيجة لإخطارهم بموعد الجلسة قبلها بمدة غير كافية أو عدم إخطارهم به على الإطلاق. ويجب أن تكون إجراءات المحاكمة مستوفية للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ولكي تكون المحكمة الخاصة معبرة حقا عن روح الولاية التي أنشئت بموجبها، يجب أن يتضح هذا في اختيار القضايا.

١١ - ولا تفعل الحكومة ما يكفي لمنع استمرار العنف الجنسي والإيذاء البدني اللذين يرتكبهما الرجال المسلحون ضد النساء والفتيات المشردات داخليا. ولا تزال الميليشيات العربية موجودة حول التجمعات الكبيرة للمشردين داخليا، ولا يزال ارتكاب العنف والإفلات من العقاب مستمرين. وعلى الرغم من السياسة الجديدة للشرطة، التي صدقت عليها الحكومة بعد مشاورات مطولة مع الأمم المتحدة، ورغمما عن الوعود المتعهد بها على

مستويات شتى، لا تزال الشرطة تحجم عن إجراء التحقيقات المناسبة لدى تلقي الشكاوى. وينتج عن ذلك أن مرتكبي الجرائم يظلون بلا عقاب. وإني أرحب بما أعلنته الحكومة في ١٨ تموز/يوليه من أنها قد أنشأت لجنة جديدة للتحقيق في العنف ضد المرأة والقضاء عليه. وسيكون من المهم لدى بدء هذه اللجنة لعملها أن تهتم بالشواغل المعرب عنها بشأن العنف الجنسي ضد المرأة.

١٢ - وهناك شاغل آخر هو مدى توافر العلاج الطبي لضحايا العنف الجنسي. فعلى الرغم من اتفاق الحكومة مع بعثة الأمم المتحدة في السودان على أن تكون للمجني عليهم حرية تلقي العلاج الطبي دون إبلاغ السلطات أولاً بذلك، فإن التعريف بهذه السياسة يبدو أنه لم يُعمم بعد على نطاق واسع على الشرطة على مستوى الولاية. وكما ذكر في تقريرى السابق، وافقت اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان والتابعة لآلية التنفيذ المشتركة في ٢٩ أيار/مايو على أن توفر إيضاحاً خطياً إضافياً بشأن آلية جمع الأدلة الطبية المسماة "النموذج ٨". وقامت بعثة الأمم المتحدة في السودان والمجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان بصوغ مشروع وثيقة إيضاحية كان يُعتزم إصدارها قبل ٢٠ حزيران/يونيه. ولم تقم وزارة العدل بعد بإصدار الإيضاح. وينبغي للحكومة أن تقوم، على سبيل الأولوية، بوضع الوثيقة الإيضاحية في صيغتها النهائية وكفالة تنفيذ الشرطة لها تنفيذاً متسقاً في جميع أنحاء دارفور.

١٣ - وهناك مؤشرات تدل على أن وجود الاتحاد الأفريقي والدوريات التابعة له يُؤدى بصورة مباشرة إلى انخفاض في العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. كما أن بدء استعمال المواقد ذات الكفاءة في استخدام الوقود في مخيمات المشردين داخلياً قلل بقدر إضافي من احتمالات تعرض النساء والفتيات للخطر نتيجة لخروجهن من المخيمات التماساً للخشب الوقود. غير أن استمرار أعمال التحرش والمناخ الذي يعم فيه الإفلات من العقاب ويسوده الخوف يفرض قيوداً قوية على حركة السكان. وهناك تقارير تفيد بأن الميليشيات تهدد المشردين والسكان المقيمين على السواء، وتحرمهم من حرية التنقل عن طريق فرض ممارسات الابتزاز أو "رسوم الحماية".

١٤ - وعند نهاية شهر تموز/يوليه، كان يوجد ٤٢ مراقباً دولياً لحقوق الإنسان، من بينهم متطوعون من الأمم المتحدة، موزعين على مكاتب الأمم المتحدة في نيالا والجنينة والفاشر وزالنجي. بيد أن انعدام الأمن في بعض مناطق دارفور منع هؤلاء المراقبين من دخولها. ولذا، فإني أرحب باتفاق التعاون الذي أبرم في تموز/يوليه بين بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، والذي وافقت بعثة الاتحاد الأفريقي بمقتضاه على أن تقدم

المساعدة لمراقبي حقوق الإنسان عن طريق توفير النقل والحراسات الأمنية إلى المناطق المعرضة للخطر وداخلها. وهذا التعاون، الذي يُقصد به توسيع النطاق الذي يمكن فيه لمراقبي حقوق الإنسان القيام بعملية الرصد، سيوفر صورة أكثر شمولاً لحالة حقوق الإنسان في دارفور. وقد وُضع إطار عمل لتبادل المعلومات بين بعثة الاتحاد الأفريقي ومراقبي حقوق الإنسان، وتم توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للقوات التابعة للاتحاد الأفريقي.

١٥ - وبني أحدث حكومة السودان الجديدة على الاعتناء بمسألة حالات العودة، على نحو يكفل لها أن تتم وفقاً للقانون الإنساني الدولي، وفي ظل الاحترام لحقوق الإنسان، وطبقاً للاتفاقات الموقعة مع المجتمع الدولي. وهناك قلق مبعثه أن موظفي الحكومة يمارسون الضغط على المشردين داخلياً، وفي بعض الحالات يرغمونهم على الارتحال، خصوصاً في جنوب دارفور. وقد أُبلغت أيضاً بأن ممتلكات المشردين داخلياً وأراضيهم صودرت أو احتُلت على نحو غير مشروع في بعض الحالات. وأخشى من أن هذا الاحتلال الثانوي، مضافاً إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمنطقة، سيعقد عملية العودة وسيؤدي إلى تفاقم التحديات المقبلة بصدده حقوق ملكية الأراضي والممتلكات. وتقع على كاهل الحكومة مسؤولية تهيئة الأحوال السليمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً، بما في ذلك تجريد الميليشيات من الأسلحة والقضاء على المناخ الراهن الذي يشيع فيه العنف والإفلات من العقاب، فضلاً عن حماية أراضي المشردين وممتلكاتهم.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٦ - أدت الجهود الموسعة التي بذلها عدد يقارب ١٢ ٥٠٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة إلى تفادي وقوع كارثة إنسانية، حيث لم يُبلغ عن حدوث حالات كبرى لتفشي الأمراض أو انتشار المجاعة. وتضطلع ١٣ منظمة من منظمات الأمم المتحدة، بالتعاون مع ٨١ من المنظمات الدولية غير الحكومية، بمساعدة عدد هائل من المشردين المتضررين من جراء الصراع ومن جراء الجفاف. ففي ١ تموز/يوليه، ناهز عدد المحتاجين للمساعدة ٣,٢ ملايين نسمة. وفي غضون فترة الأشهر العجاف الحالية (التي تشع فيها الأغذية عادة)، يعتمد عدد متزايد من الناس على المعونة الغذائية الخارجية. وهناك زيادة إضافية في عدد المستفيدين عن الشهر السابق قدرها ٢٤٠ ٠٠٠ نسمة، وتُعزى إلى مجموعة من العوامل، منها الأحوال الموسمية وفقدان الماشية وتقلص النشاط التجاري، إلى جانب تواصل عملية التسجيل وتحسن إمكانيات الوصول إلى المحتاجين. ولا يزال عدد المشردين داخلياً مستقراً قرب ١,٩ مليون نسمة.

١٧ - وتتفاقم المشاكل في دارفور حاليا بفعل غزارة هطول الأمطار. وقد دفع فيضان المياه إلى ترحيل المشردين داخليا عن بعض المخيمات وإلى اتخاذ تدابير للتدخل الطارئ للحفاظ على الأحوال الدنيا للإصحاح في جميع ولايات دارفور الثلاث. ويضاف إلى ذلك أن الأمطار تسد طرق الوصول البري إلى أنحاء شتى من المنطقة. ففي غرب دارفور، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى اللجوء إلى الإسقاط الجوي للأغذية في بعض الأجزاء النائية من جبل مرة في نهاية شهر تموز/يوليه. وفي هذا الوقت الذي يتعين فيه أن تعتمد المساعدة الإنسانية اعتمادا متزايدا على العمليات الجوية، تنذر فجوات التمويل بخطر عرقلة إيصال المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح.

١٨ - ويشكل انعدام الأمن في مخيمات المشردين داخليا في غرب دارفور شاغلا رئيسيا. ففي ٨ تموز/يوليه، عطلت عملية التسجيل تعطيلًا عنيفا في سبعة من ثمانية مخيمات من هذا القبيل حول الجنية، وأصيب عشرة من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية بجروح. وتكررت حوادث العنف في ١٦ تموز/يوليه خلال عملية لتوزيع الأغذية في مخيم مورني، حيث أدى تبادل إطلاق النار بين بعض العناصر المسلحة والشرطة الحكومية إلى مصرع شخصين وجرح عدد يتراوح من ١٥ إلى ٢٠ شخصا. وأرغم معظم موظفي الأنشطة الإنسانية على مغادرة المخيم. وفي كلتا هاتين الحالتين هناك أدلة قوية على وقوع التحريض من جانب الشيوخ داخل المخيمات، حيث تهدد عملية التسجيل ما يمارسونه من تلاعب في نظام بطاقات حصص الإعاشة. ونتيجة لذلك، تضرر بشدة إنجاز أنشطة الإغاثة الإنسانية. وإني لأتوقع مزيدا من التعاون من السلطات، في كل من غرب دارفور والخرطوم، بأن تستعمل نفوذها للتخفيف من حدة التوترات وحفظ النظام بحيث تصل المعونة الغذائية إلى المحتاجين لها وتُكفل سلامة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

١٩ - وأضعفت الحالة الأمنية أيضا النسيج الاقتصادي للمنطقة، حيث حدث انخفاض كبير في الأنشطة الزراعية والممتلكات من الماشية، وتقلص التبادل التجاري للسلع والماشية. وتفيد التقديرات أنه في الموسم الزراعي لعام ٢٠٠٤، لم تصل نسبة ما زُرِع من الأراضي إلى ٣٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة؛ ومن المرجح أن يحدث مزيد من الانخفاض في هذه النسبة في عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن تكون الآثار الناجمة عن ذلك شديدة وطويلة الأمد. ونظرا إلى ما يسود حاليا من انعدام الأمن وإلى انقضاء شطر كبير من الموسم الزراعي، لا يُتوقع أن تحدث عودة تلقائية للمشردين داخليا إلى قراهم الأصلية بأعداد كبيرة حتى عام ٢٠٠٦.

خامسا - عملية السلام في دارفور

٢٠ - استُقبل إعلان المبادئ لتسوية الصراع السوداني في دارفور، الموقع في أبوجا في ٥ تموز/يوليه، استقبالا طيبا في دارفور. ونُقل عن الحركة المسلحة الثالثة في دارفور، الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، أنها وافقت على الامتثال لإعلان المبادئ لدى لقاءها بالحكومة في الفاشر في ١٩ تموز/يوليه. واجتمع ممثلي الخاص في تموز/يوليه بممندی دارفور، وهو منظمة عريضة القاعدة من منظمات المجتمع المدني السوداني ليس لها ارتباط معين، وتقول بأن الحركات المسلحة لا تمثل كل شعب دارفور وتسعى إلى المشاركة في المحادثات مع الحكومة. وكما يُبين في إعلان المبادئ، سيكون من المهم بدء حوار شامل فيما بين الدارفوريين عقب محادثات أبوجا. وسيتيح هذا معالجة الشواغل الأخرى المختلفة عن شواغل الأطراف، ومنها مثلا شواغل الجماعات غير المحاربة وشواغل المجتمع المدني. ويتناقش ممثلي الخاص ومساعدوه حاليا بالفعل مع هذه الأطراف بشأن الأحوال التي يمكن في ظلها لحوار من هذا القبيل أن يفضي إلى إحلال السلام بصفة مستدامة.

٢١ - ويُعد لإعلان المبادئ حدثا فارقا مهما، يكسب عملية أبوجا زخما سياسيا من حيث أنه يوفر مخططا لاتفاق للسلام من المقرر أن تشرع الأطراف في مناقشته في ٢٤ آب/أغسطس. وستتناول هذه الجولة المقبلة، للمرة الأولى، مسائل معقدة ومسببة للانقسام، مثل تقاسم السلطة والثروة، مما يستلزم شدة العناية مسبقا بالأعمال التحضيرية لها.

٢٢ - ويعتزم الوسيط المعين للمحادثات من قبل الاتحاد الأفريقي، سالم أحمد سالم، الاتصال بالشركاء في فترة الاستعداد للجولة التالية بغية مناقشة المسار المقبل، ومن المقرر أن يجتمع به ممثلي الخاص في وقت سابق لهذه المحادثات. وشرعت بعثة الأمم المتحدة في السودان أيضا في استطلاع السبل التي يمكن لها بما تقدم مزيد من الدعم للاتحاد الأفريقي، في المجالين الفني والتقني معا، عن طريق توفير الخبراء، فضلا عن توفير الدعم السوقي للمشاركين الذين سيحضر المباحثات.

٢٣ - ويجتمع ممثلي الخاص بصفة منتظمة بممثلي حكومة السودان، التي تتأهب للاشتراك في عملية أبوجا بصفقتها، للمرة الأولى، حكومة الوحدة الوطنية. وهناك دور رئيسي للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ينبغي أن تؤديه في المحادثات المقبلة.

٢٤ - وعلى الرغم من أن الانقسامات الداخلية لا تزال مستشرية في صفوف حركة/جيش تحرير السودان، وأنها ستكون بلا ريب أحد التحديات التي ستجابه الجولة التالية، فإن ما تم من توقيع اتفاق بين حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في طرابلس في ١٨ تموز/يوليه سيسهم بقدر ما في توحيد مواقف المتمردين بشأن المسائل الرئيسية. بيد أن

تحدد القتال بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان في ٢٣ تموز/يوليه يهدد بإضفاء مزيد من التعقيد على جولة المحادثات التالية.

سادسا - دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٥ - يتواصل التوسع في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وقد نُقلت جوا إلى دارفور في الآونة الأخيرة أعداد إضافية من القوات الرواندية والنيجيرية، إلى جانب مراقبين عسكريين من عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وفي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، بلغ عدد أفراد البعثة الموجودين في دارفور ٣٦١ ٤ فردا، منهم ٦٩٠ ٣ من العسكريين و ٦٣٤ من أفراد الشرطة المدنية. ويبلغ القوام الكلي المأذون به للبعثة، بما فيه الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون، ٧٣٠ ٧ فردا.

٢٦ - وتكميلا لهذه الزيادة في حجم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، شرعت الأمم المتحدة في تموز/يوليه، بناء على طلب مفوضية الاتحاد الأفريقي وبدعم من الشركاء الرئيسيين، بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، في إنجاز الأعمال التحضيرية لعملية من عمليات وضع المخططات. وستوحد هذه العملية إجراءات القيادة والسيطرة في نطاق البعثة وستكفل تمكّن البعثة من نشر مواردها بأكبر قدر ممكن من التأثير ودعم التكامل بين عناصر البعثة المؤلفة من العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية وعنصر الأنشطة الإنسانية. ومن المقرر إنجاز هذه العملية في دارفور في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ آب/أغسطس.

سابعا - ملاحظات

٢٧ - في حين أن الأشهر الأخيرة شهدت تناقضا في المعدل اليومي للخسائر البشرية الناتجة عن القتال، فإن الأضرار التي لحقت بالنسيج الاجتماعي والاقتصادي في دارفور والتكاليف الأطول أمدا المتكبدة من جراء هذا الصراع تزداد اتضاحا بصورة مطردة. فأنحطاط الحركات المسلحة إلى مستوى الخروج على القانون، والسلوك الإجرامي غير المسبوق في نيالا، وممارسة العنف ضد الممتلكات وضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في بعض مخيمات المشردين داخليا، تؤلف معا نمطا خطيرا يقتضي من الأطراف أن تتخذ إجراءات علاجية عاجلة.

٢٨ - وهذا الاتجاه هو عرض من أعراض الضرر الناجم عن هذا الصراع العنيف الطويل الأمد. وقد كُبت الحياة الاقتصادية في دارفور إلى حد أن تناقص إيرادات بلدة نايبلا قد هبط باهياكل الإدارية لهذه البلدة إلى ما يقارب نقطة اللاهيار. وبقاء المشردين داخليا مكثسين في المخيمات إلى أجل غير مسمى وانقطاعهم عن أنماط حياتهم التقليدية يجعلهم معرضين لضروب من انعدام الأمن النفسي، وكذلك البدني، مما يوقعهم فريسة للاستغلال عن طريق

الشائعات وإثارة سوء الظن، تحفيزاً لأعمال العنف التي تستهدف حتى من جاؤوا إلى دارفور لغرض تقديم المساعدة.

٢٩ - وهناك مسؤولية واضحة على الطرفين تقتضي منهما تحسين هذا الوضع. فأولاً، يجب عليهما أن يكبحا جماح قادهما العسكريين وأن يرداهم عن الانزلاق إلى الممارسات اللصوصية لبارونات الحرب وإلى اقتراف السلوك الإجرامي. وثانياً، ينبغي للطرفين أن يستعدا للتوصل إلى اتفاق في حولة المحادثات المقبلة في أبوجا بشأن المسائل المتصلة بتقاسم السلطة والثروة، التي هي أصل الصراع في دارفور. وإني أحث كلا الطرفين على أن يدركا أنه رغمًا عن وجود قدر من الاستقرار في الحالة الأمنية في دارفور، فإن الأحوال المعيشية آخذة، على مستوى أكثر عمقا، في التدهور بصورة مطردة. وكلما سمح الطرفان لهذا المناخ، مناخ "اللاسلم واللاحرب"، أن يستمر لمدى أطول، سيعلو الثمن الذي يتعين دفعه لإعادة الأمان والكرامة والازدهار إلى حياة جميع السكان في دارفور.

٣٠ - وفي غضون ذلك، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قيادة الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الشواغل الأمنية في دارفور. ويجب الوصول بهذه البعثة إلى كامل قوامها وتمام مقدراتها التشغيلية بأسرع ما يمكن. وبالإضافة إلى التحديات المتمثلة في تدبير ما يلزم لتوسيع نطاق البعثة من القوات والشرطة المدنية وغير ذلك من الأفراد، تجابه مفوضية الاتحاد الأفريقي صعوبات جسيمة أيضاً بشأن الميزانية، حتى وهي تواصل عمليات النشر. وقد كتبتُ إلى الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأفريقي حاثاً إياهم على سد فجوة التمويل المحددة من قبل الاتحاد. ومن المهم أن يستجيبوا لذلك استجابة سخية. كما أني أشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي على أن تحدد أولويات واضحة في نطاق ميزانية البعثة، كي يتيسر تلبية الاحتياجات الحرجة في أقرب وقت ممكن.

٣١ - وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، في ٣٠ تموز/يوليه، سقطت طائرة هليكوبتر كانت تحمل على متنها جون قرنق، الذي كان رئيساً للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعُين مؤخرًا في منصب النائب الأول لرئيس جمهورية السودان في حكومة الوحدة الوطنية ورئيس حكومة جنوب السودان. وكانت كل التوقعات تبشر بأن مشاركته في حكومة الوحدة الوطنية ستؤثر تأثيراً إيجابياً على الجهود الرامية إلى حل الأزمة في دارفور. ومصاب السودان بوفاته مصاب فادح.

٣٢ - وعندما تنعقد محادثات السلام في أبوجا من جديد في ٢٤ آب/أغسطس، يجب على الأطراف أن تغتنم هذه الفرصة لتكريم ذكرى السيد قرنق، بالتفاوض على وضع نهاية للصراع وإعطاء شعب دارفور فرصة المشاركة بصوت كامل في رسم مستقبل السودان الموحد الذي ينعم بالعدالة ويتمتع بالازدهار.